

وحدة الاتصال والإعلام في الإسكوا
قصاصات صحافية
Press Clippings
(١٣ شباط/فبراير ٢٠١٨)

الإسكوا/ESCWA

الجلسة الوزارية "آفاق التكنولوجيا من أجل التنمية في عام ٢٠٣٠: جسر الفجوة في العمل الحكومي العربي"

- بوابة الأهرام (٢٠١٨-٢-١١): "القاضي" يستعرض تجربة مصر بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أمام قمة الحكومات في دبي
- الوطن (٢٠١٨-٢-١١): وزير الاتصالات: الشمول المالي هدف استراتيجي للدولة
- الحياة المصرية (٢٠١٨-٢-١١): وزير الإتصالات يستعرض "رؤية ٢٠٢٥" بالقمة العالمية للحكومات
- الفجر (٢٠١٨-٢-١١): "القاضي": الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أحد المرتكزات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة برؤية مصر ٢٠٣٠
- صوت الأمة (٢٠١٨-٢-١١): رؤية مصر للتحويل نحو المجتمع الرقمي في رؤية مصر ٢٠٣٠.. أرقام يعرضها وزير الاتصالات
- اليوم السابع (2018-2-11): وزير الاتصالات يستعرض تحول مصر لمجتمع رقمي في دبي
- الشرق تايمز (٢٠١٨-٢-١٢): «السعيد» تشارك بجلسة «الإسكوا» حول آفاق التكنولوجيا من أجل التنمية
- صدى البلد (٢٠١٨-٢-١٢): القاضي: «تكنولوجيا المعلومات» أحد المرتكزات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة
- صحيفة الحوار (٢٠١٨-٢-١٢): «السعيد» تشارك بجلسة «الإسكوا» حول آفاق التكنولوجيا من أجل التنمية
- صحيفة الساعة: (٢٠١٨-٢-١٢): وزير الإتصالات يستعرض "رؤية ٢٠٢٥" بالقمة العالمية للحكومات

الإسكوا/ESCWA

الجلسة الوزارية "أفاق التكنولوجيا من أجل التنمية في عام ٢٠٣٠: جسر الفجوة في العمل الحكومي العربي"

بوابة الأهرام (٢٠١٨-٢-١١):

"القاضي" يستعرض تجربة مصر بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أمام قمة الحكومات في دبي

استعرض المهندس ياسر القاضي، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، رؤية مصر للتحول نحو المجتمع الرقمي، من خلال تطوير أدوات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، لإيجاد حلول تكنولوجية مبتكرة للقضايا الرئيسية، والتي من أهمها إنشاء وربط وتنقية قواعد البيانات القومية، لتمكين صانع القرار من اتخاذ القرارات الصائبة المبنية على خلفية معلوماتية واضحة، بالإضافة الى توفير الدعم التقني اللازم للوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية المختلفة، لتقديم خدمات إلكترونية عالية الجودة لجميع المواطنين، وتحسين الكفاءة والشفافية للعمليات الحكومية.

جاء ذلك في كلمته التي ألقاها اليوم، خلال الجلسة الوزارية "أفاق التكنولوجيا من أجل التنمية في عام ٢٠٣٠: جسر الفجوة في العمل الحكومي العربي" التي تنظمها منظمة الإسكوا، ومؤسسة القمة العالمية للحكومات في إمارة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، بمشاركة الدكتور هالة السعيد، وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ووزراء ونواب وزراء وزارات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والإصلاح الإداري، والتعليم العالي والبحث العلمي من عدد من الدول العربية، وهي مصر والسودان والمغرب والأردن والعراق، بالإضافة الى صناع القرار من القطاع الخاص، وخبراء دوليين في مجال التكنولوجيات الرقمية.

ودارت الجلسة الوزارية حول بحث الفرص التي تتيحها التكنولوجيا والابتكار في المنطقة العربية، لتعزيز مستوى الخدمات الحكومية الذكية، وناقشت الخطط الوطنية والقطاعية اللازمة للاستفادة منها، والمسارات الممكنة اتباعها لمواجهة التحديات، بما يسمح للحكومات العربية بتنفيذ خططها، وتحقيق أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

هذا، وقد أكد القاضي خلال كلمته، أن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، يعد أحد المرتكزات الأساسية لتحقيق عمليات التنمية المستدامة، التي تشهدها مصر في رؤية ٢٠٣٠، التي تتسق مع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي أطلقتها الأمم المتحدة مطلع عام ٢٠١٦، وتتوافق مع رغبة قوية لدى القيادة السياسية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

كما أوضح السيد الوزير، الرؤية المستقبلية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، التي تتمثل في زيادة إسهام قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، في الناتج المحلي الإجمالي من ٣,٥% إلى ٨%، حيث وصل حجم الصادرات التكنولوجية إلى ٣,٢٦ مليار دولار في ٢٠١٧، والنهوض بالصناعات التكنولوجية لزيادة الإنتاج المحلي، والتصدير للخارج، من خلال التخطيط لإنشاء عدد من مصانع الإلكترونيات، فضلا عن استضافة ٥ مراكز للبيانات العملاقة العالمية، والانتهاء من المناطق التكنولوجية، ومدينة المعرفة التكنولوجية الحديثة بالعاصمة الإدارية الجديدة، لتكون نموذجاً يُحتذى به في التحول إلى فكرة "المدن الذكية" في مصر، ومنارة للإبداع الفكري والمعرفي.

وأضاف القاضي، أنه في إطار خطة الدولة لتحسين كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين، وتقديمها بشكل سريع، وميسر، سيتم نشر أكثر من ٤٠٠ مركز تكنولوجي متكامل لخدمة المواطنين في محافظات مصر المختلفة، بالتزامن مع التحول إلى مجتمع رقمي، وتنفيذ نظام متكامل للشمول المالي، لتغطية كافة قطاعات المجتمع، بالإضافة الى زيادة تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة باستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات.

كما تناول التطورات التي شهدتها القطاع، حيث تم إطلاق خدمات الجيل الرابع، والبدء في التجارب الفعلية للجيل الخامس، لتكون مصر من أوائل الدول المقدمة لهذه الخدمات، فضلاً عن توفير البيئة التمكينية اللازمة لحماية الفضاء السيبراني، وحماية الخصوصية التي أهلت مصر لتحتل المركز الـ ١٤ من ضمن ١٩٤ دولة على المؤشر العالمي لجاهزية الأمن السيبراني الصادر من الاتحاد الدولي عام ٢٠١٧، موضحة الجهود المبذولة في إطار تنفيذ أهداف الدولة، لتوطين تكنولوجيا المعلومات في كل محافظات مصر، ودعم الابتكار، وريادة الأعمال، والمبادرات الرئاسية التي تنفذها، ومنها مبادرة رواد تكنولوجيا المستقبل لتنمية القدرات البشرية، وتوفير سبل التعلم عن بُعد لتوفير المحتوى العلمي التقني من خلال أفضل منصات التعليم التفاعلي، وتوفير شهادات عالمية معتمدة للخريجين، بالتعاون مع الشركات الرائدة، وكبرى الجامعات على مستوى العالم، فضلاً عن إطلاق برنامج "مبرمجي المستقبل" لتدريب طلبة المدارس على أحدث التكنولوجيات وأساسيات البرمجة.

وأوضح السيد وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، خطط الدولة لتنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات، وتعميق صناعة الإلكترونيات، حيث تم البدء الفعلي في تصنيع أول تليفون محمول، بنسبة مكونات مصرية تصل إلى الـ ٤٥%، مستعرضاً مشروع نشر المناطق التكنولوجية لتحقيق العدالة في التنمية، وتوطين تكنولوجيا لكافة أنحاء الجمهورية، حيث تم افتتاح ٤ مناطق تكنولوجية خلال العامين الماضيين بمعدل منطقتين تكنولوجيتين جديدتين كل عام، اثنتين في شمال مصر، واثنتين في الجنوب في صعيد مصر، كما تم وضع التصميمات اللازمة لتنفيذ مدينة المعرفة التكنولوجية بالعاصمة الإدارية الجديدة على مساحة ٣٠٠ فدان، باستخدام أحدث التقنيات التكنولوجية المتطورة بكافة قطاعاتها، والبدء في التنفيذ خلال العام الجاري.

الجدير بالذكر، أن مصر تعد عضواً فاعلاً في منظمة الإسكوا، ويمتلك قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، تجارب جيدة من التعاون معها في عدة مجالات، منها الابتكار وريادة الأعمال والمحتوى الرقمي وغيرها، كما سبق لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المشاركة في الدورة الثالثة من فعاليات القمة العالمية للحكومات في إمارة دبي عام ٢٠١٥.

الوطن (٢٠١٨-٢-١١): وزير الاتصالات: الشمول المالي هدف استراتيجي للدولة

قال المهندس ياسر القاضي وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، أن الشمول المالي هدفاً استراتيجياً للدولة، موضحاً المشروعات التي تقوم بها الوزارة بهدف تشجيع التجارة الإلكترونية وتحفيز المدفوعات الإلكترونية، ومساعدة شركات تكنولوجيا المعلومات الصغيرة والمتوسطة في تقديم وتسويق خدماتها إلكترونياً، فضلاً عن إتاحة خدمات الدفع الرقمي عبر البنوك والهيئة القومية للبريد، إلى جانب السير بخطوات حثيثة نحو تفعيل التوقيع الإلكتروني، بالإضافة إلى التركيز على زيادة الوعي بالخدمات المالية الرقمية والتثقيف المالي لجميع فئات المجتمع، بغية النفاذ إلى مفهوم "الاقتصاد الرقمي" فضلاً عن تطوير مكاتب البريد المصري وتحويلها إلى مراكز خدمات بريدية متكاملة لتقديم كافة الخدمات المالية والبريدية والمجتمعية.

جاء ذلك خلال كلمته التي ألقاها اليوم بالجلسة الوزارية "أفاق التكنولوجيا من أجل التنمية في عام ٢٠٣٠: جسر الفجوة في العمل الحكومي العربي" وتنظيمها منظمة الإسكوا ومؤسسة القمة العالمية للحكومات في إمارة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة.

ويذكر أن مصر تعد عضواً فاعلاً في منظمة الإسكوا، ويمتلك قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تجارب جيدة من التعاون معها في عدة مجالات منها الابتكار وريادة الأعمال والمحتوى الرقمي وغيرها، كما سبق لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المشاركة في الدورة الثالثة من فعاليات القمة العالمية للحكومات في إمارة دبي عام.

الحياة المصرية (٢٠١٨-٢-١١): وزير الإتصالات يستعرض "رؤية ٢٠٢٥" بالقمة العالمية للحكومات

يستعرض المهندس ياسر القاضي، وزير الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الإنجازات التي حققها قطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات والرؤية المستقبلية ٢٠٢٥، وذلك خلال مشاركته بالجلسة الوزارية "أفاق التكنولوجيا من أجل التنمية" في سنة ٢٠٣٠: جسر الفجوة في العمل الحكومي العربي" التي تنظمها منظمة الإسكوا ومؤسسة القمة العالمية للحكومات في دبي.

تهدف الجلسة إلى بحث الفرص التي تتيحها التكنولوجيا والإبتكار في المنطقة العربية لتعزيز مستوى الخدمات الحكومية الذكية، كذلك علي الجانب الأخر تناقش الخطط الوطنية والقطاعية اللازمة للإستفادة منها، والمسارات الممكنة إتباعها من أجل مواجهة التحديات؛ بما يسمح للحكومات العربية بتنفيذ خططها وتحقيق أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

وتعد القمة العالمية للحكومات ٢٠١٨ بدبي منصة دولية لتبادل المعرفة والخبرات المتعلقة بعمل الحكومات والمستقبل والتكنولوجيا والإبتكار.

الفجر (٢٠١٨-٢-١١):

"القاضي": الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أحد المرتكزات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة برؤية مصر ٢٠٣٠

استعرض المهندس ياسر القاضي وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات رؤية مصر للتحول نحو المجتمع الرقمي من خلال تطوير أدوات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لإيجاد حلول تكنولوجية مبتكرة للقضايا الرئيسية والتي من أهمها إنشاء وربط وتنقية قواعد البيانات القومية لتمكين صانع القرار من اتخاذ القرارات الصائبة المبنية على خلفية معلوماتية واضحة، بالإضافة الى توفير الدعم التقني اللازم للوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية المختلفة لتقديم خدمات إلكترونية عالية الجودة لجميع المواطنين، وتحسين الكفاءة والشفافية للعمليات الحكومية.

جاء ذلك في كلمته التي ألقاها اليوم خلال الجلسة الوزارية "أفاق التكنولوجيا من أجل التنمية في عام ٢٠٣٠: جسر الفجوة في العمل الحكومي العربي" التي تنظمها منظمة الإسكوا ومؤسسة القمة العالمية للحكومات في إمارة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، بمشاركة الدكتور هالة السعيد وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ووزراء ونواب وزراء وزارات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والإصلاح الإداري، والتعليم العالي والبحث العلمي من عدد من الدول العربية وهي مصر والسودان والمغرب والأردن والعراق بالإضافة الى صناع القرار من القطاع الخاص، وخبراء دوليون في مجال التكنولوجيات الرقمية.

ودارت الجلسة الوزارية حول بحث الفرص التي تتيحها التكنولوجيا والابتكار في المنطقة العربية لتعزيز مستوى الخدمات الحكومية الذكية، وناقشت الخطط الوطنية والقطاعية اللازمة للاستفادة منها، والمسارات الممكنة إتباعها لمواجهة التحديات، بما يسمح للحكومات العربية بتنفيذ خططها وتحقيق أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

وأكد القاضي، خلال كلمته أن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يعد أحد المرتكزات الأساسية لتحقيق عمليات التنمية المستدامة التي تنشدها مصر في رؤية ٢٠٣٠ التي تتسق مع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشرة التي أطلقتها الأمم المتحدة مطلع عام ٢٠١٦، وتتوافق مع رغبة قوية لدى القيادة السياسية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

كما أوضح الوزير، الرؤية المستقبلية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التي تتمثل في زيادة مساهمة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الناتج المحلي الإجمالي من ٣,٥% إلى ٨%، حيث وصل حجم الصادرات التكنولوجية الي ٣,٢٦ مليار دولار في ٢٠١٧، والنهوض بالصناعات التكنولوجية لزيادة الإنتاج المحلي والتصدير للخارج من خلال التخطيط لإنشاء عدد من مصانع الإلكترونيات، فضلا عن استضافة ٥ مراكز للبيانات العملاقة العالمية، والانتهاء من المناطق التكنولوجية ومدينة المعرفة التكنولوجية الحديثة بالعاصمة الإدارية الجديدة لتكون نموذجاً يُحتذى به في التحول إلى فكرة "المدن الذكية" في مصر، ومناورة للإبداع الفكري والمعرفي.

وأضاف الوزير، أنه في إطار خطة الدولة لتحسين كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين وتقديمها بشكل سريع وميسر سيتم نشر أكثر من ٤٠٠ مركز تكنولوجي متكامل لخدمة المواطنين في محافظات مصر المختلفة بالتزامن مع التحول الى مجتمع رقمي، وتنفيذ نظام متكامل للشمول المالي لتغطية كافة قطاعات المجتمع، بالإضافة الى زيادة تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة باستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات.

كما تناول القاضي، التطورات التي شهدتها القطاع حيث تم إطلاق خدمات الجيل الرابع والبدء في التجارب الفعلية للجيل الخامس لتكون مصر من أوائل الدول المقدمة لهذه الخدمات، فضلا عن توفير البيئة التمكينية اللازمة لحماية الفضاء السيبراني وحماية الخصوصية التي أهلت مصر لتحل المركز الـ ١٤ من ضمن ١٩٤ دولة على المؤشر العالمي لجاهزية الأمن السيبراني الصادر من الاتحاد الدولي عام ٢٠١٧، موضحا الجهود المبذولة في إطار تنفيذ أهداف الدولة لتوطين تكنولوجيا المعلومات في كافة محافظات مصر ودعم الابتكار وريادة الأعمال والمبادرات الرئاسية التي تنفذها ومنها مبادرة رواد تكنولوجيا المستقبل لتنمية القدرات البشرية وتوفير سبل التعلم عن بُعد لتوفير المحتوى العلمي التقني من خلال أفضل منصات التعليم التفاعلي وتوفير شهادات عالمية معتمدة للخريجين بالتعاون مع الشركات الرائدة وكبرى الجامعات على مستوى العالم، فضلا عن إطلاق برنامج "مبرمجى المستقبل" لتدريب طلبة المدارس على أحدث التكنولوجيات وأساسيات البرمجة.

وأوضح وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، خطط الدولة لتنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات وتعميق صناعة الإلكترونيات، حيث تم البدء الفعلي في تصنيع أول تليفون محمول بنسبة مكونات مصرية تصل الى الـ ٤٥%، مستعرضاً مشروع نشر المناطق التكنولوجية لتحقيق العدالة في التنمية، وتوطين تكنولوجيا لكافة أنحاء الجمهورية حيث تم افتتاح ٤ مناطق تكنولوجية خلال العام الماضيين بمعدل منطقتين تكنولوجيتين جديدتين كل عام، اثنتين في شمال مصر واثنين في الجنوب في صعيد مصر، كما تم وضع التصميمات اللازمة لتنفيذ مدينة المعرفة التكنولوجية بالعاصمة الإدارية الجديدة على مساحة ٣٠٠ فدان باستخدام أحدث التقنيات التكنولوجية المتطورة بكافة قطاعاتها والبدء في التنفيذ خلال العام الجاري.

كما أكد القاضي، على أن الشمول المالي هدفاً استراتيجياً للدولة موضحة المشروعات التي تقوم بها الوزارة بهدف تشجيع التجارة الإلكترونية وتحفيز المدفوعات الإلكترونية، ومساعدة شركات تكنولوجيا المعلومات الصغيرة والمتوسطة في تقديم وتسويق خدماتها إلكترونياً، فضلاً عن إتاحة خدمات الدفع الرقمي عبر البنوك والهيئة القومية للبريد، إلى جانب السير بخطوات حثيثة نحو تفعيل التوقيع الإلكتروني، بالإضافة إلى التركيز على زيادة الوعي بالخدمات المالية الرقمية والتنقيف المالي لجميع فئات المجتمع، بغية النفاذ إلى مفهوم "الاقتصاد الرقمي" فضلاً عن تطوير مكاتب البريد المصري وتحويلها الى مراكز خدمات بريرية متكاملة لتقديم كافة الخدمات المالية والبريدية والمجتمعية.

الجدير بالذكر أن مصر تعد عضواً فاعلاً في منظمة الإسكوا، ويمتلك قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تجارب جيدة من التعاون معها في عدة مجالات منها الابتكار وريادة الأعمال والمحتوى الرقمي وغيرها، كما سبق لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المشاركة في الدورة الثالثة من فعاليات القمة العالمية للحكومات في امارة دبي عام ٢٠١٥.

صوت الأمة (٢٠١٨-٢-١١):

رؤية مصر للتحويل نحو المجتمع الرقمي في رؤية مصر ٢٠٣٠ .. أرقام يعرضها وزير الاتصالات

استعرض المهندس ياسر القاضي، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، رؤية مصر للتحويل نحو المجتمع الرقمي من خلال تطوير أدوات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لإيجاد حلول تكنولوجية مبتكرة للقضايا الرئيسية.

ومن أهم الحلول إنشاء وربط وتنقية قواعد البيانات القومية، لتمكين صانع القرار من اتخاذ القرارات الصائبة المبنية على خلفية معلوماتية واضحة، بالإضافة إلى توفير الدعم التقني اللازم للوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية المختلفة لتقديم خدمات إلكترونية عالية الجودة لجميع المواطنين، وتحسين الكفاءة والشفافية للعمليات الحكومية.

ووعرض الوزير الرؤية المصرية اليوم الأحد، خلال الجلسة الوزارية "أفاق التكنولوجيا من أجل التنمية في عام ٢٠٣٠: جسر الفجوة في العمل الحكومي العربي"، التي تنظمها منظمة الإسكوا ومؤسسة القمة العالمية للحكومات في إمارة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، بمشاركة الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ووزراء ونواب وزراء وزارات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والإصلاح الإداري، والتعليم العالي والبحث العلمي من عدد من الدول العربية وهي مصر والسودان والمغرب والأردن والعراق، بالإضافة إلى صناع القرار من القطاع الخاص، وخبراء دوليون في مجال التكنولوجيات الرقمية.

وناقشت الجلسة بحث الفرص التي تتيحها التكنولوجيا والابتكار في المنطقة العربية، لتعزيز مستوى الخدمات الحكومية الذكية، وناقشت الخطط الوطنية والقطاعية اللازمة للاستفادة منها، والمسارات الممكنة إتباعها لمواجهة التحديات، بما يسمح للحكومات العربية بتنفيذ خططها وتحقيق أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

وأكد المهندس ياسر القاضي خلال كلمته أن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يعد أحد المرتكزات الأساسية لتحقيق عمليات التنمية المستدامة التي تنشدها مصر في رؤية ٢٠٣٠ التي تتسق مع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشرة التي أطلقتها الأمم المتحدة مطلع عام ٢٠١٦، وتتوافق مع رغبة قوية لدى القيادة السياسية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

وأوضح الوزير الرؤية المستقبلية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التي تتمثل في زيادة مساهمة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الناتج المحلي الإجمالي من ٣,٥% إلى ٨%، حيث وصل حجم الصادرات التكنولوجية الي ٣,٢٦ مليار دولار في ٢٠١٧، والنهوض بالصناعات التكنولوجية لزيادة الإنتاج المحلي والتصدير للخارج من خلال التخطيط لإنشاء عدد من مصانع الإلكترونيات، فضلا عن استضافة ٥ مراكز للبيانات العملاقة العالمية، والانتهاج من المناطق التكنولوجية ومدينة المعرفة التكنولوجية الحديثة بالعاصمة الإدارية الجديدة لتكون نموذجا يُحتذى به في التحول إلى فكرة "المدن الذكية" في مصر، ومنارة للإبداع الفكري والمعرفي.

وأضاف الوزير أنه في إطار خطة الدولة لتحسين كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين وتقديمها بشكل سريع وميسر سيتم نشر أكثر من ٤٠٠ مركز تكنولوجي متكامل لخدمة المواطنين في محافظات مصر المختلفة بالتزامن مع التحول إلى مجتمع رقمي، وتنفيذ نظام متكامل للشمول المالي لتغطية كافة قطاعات المجتمع، بالإضافة إلى زيادة تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة باستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات.

وعرض القاضي التطورات التي شهدها القطاع حيث تم إطلاق خدمات الجيل الرابع والبدء في التجارب الفعلية للجيل الخامس لتكون مصر من أوائل الدول المقدمة لهذه الخدمات، فضلا عن توفير البيئة التمكينية اللازمة لحماية الفضاء السيبراني وحماية الخصوصية التي أهلت مصر لتحثل المركز الـ١٤ من ضمن ١٩٤ دولة على المؤشر العالمي لجاهزية الأمن السيبراني الصادر من الاتحاد الدولي عام ٢٠١٧.

وأوضح الجهود المبذولة في إطار تنفيذ أهداف الدولة لتوطين تكنولوجيا المعلومات في كافة محافظات مصر ودعم الابتكار وريادة الأعمال والمبادرات الرئاسية التي تنفذها ومنها مبادرة رواد تكنولوجيا المستقبل لتنمية القدرات البشرية وتوفير سبل التعلم عن بُعد لتوفير المحتوى العلمي التقني من خلال أفضل منصات التعليم التفاعلي وتوفير شهادات عالمية معتمدة للخريجين

بالتعاون مع الشركات الرائدة وكبرى الجامعات على مستوى العالم، فضلاً عن إطلاق برنامج "ميرمجي المستقبل" لتدريب طلبة المدارس على أحدث التكنولوجيات وأساسيات البرمجة.

وأشار وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات خطط الدولة لتنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات وتعميق صناعة الإلكترونيات، حيث تم البدء الفعلي في تصنيع أول تليفون محمول بنسبة مكونات مصرية تصل الى الـ ٤٥%، مستعرضاً مشروع نشر المناطق التكنولوجية لتحقيق العدالة في التنمية، وتوطين تكنولوجيا لكافة أنحاء الجمهورية حيث تم افتتاح ٤ مناطق تكنولوجية خلال العامين الماضيين بمعدل منطقتين تكنولوجيتين جديدتين كل عام، اثنتين في شمال مصر واثنتين في الجنوب في صعيد مصر، كما تم وضع التصميمات اللازمة لتنفيذ مدينة المعرفة التكنولوجية بالعاصمة الإدارية الجديدة على مساحة ٣٠٠ فدان باستخدام أحدث التقنيات التكنولوجية المتطورة بكافة قطاعاتها والبدء في التنفيذ خلال العام الجاري.

وأكد على أن الشمول المالي هدفاً استراتيجياً للدولة موضحة المشروعات التي تقوم بها الوزارة بهدف تشجيع التجارة الإلكترونية وتحفيز المدفوعات الإلكترونية، ومساعدة شركات تكنولوجيا المعلومات الصغيرة والمتوسطة في تقديم وتسويق خدماتها إلكترونياً، فضلاً عن إتاحة خدمات الدفع الرقمي عبر البنوك والهيئة القومية للبريد، إلى جانب السير بخطوات حثيثة نحو تفعيل التوقيع الإلكتروني، بالإضافة إلى التركيز على زيادة الوعي بالخدمات المالية الرقمية والتثقيف المالي لجميع فئات المجتمع، بغية النفاذ إلى مفهوم "الاقتصاد الرقمي" فضلاً عن تطوير مكاتب البريد المصري وتحويلها إلى مراكز خدمات بريدية متكاملة لتقديم كافة الخدمات المالية والبريدية والمجتمعية.

وتعد مصر عضواً فاعلاً في منظمة الإسكوا، ويمتلك قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تجارب جيدة من التعاون معها في عدة مجالات منها الابتكار وريادة الأعمال والمحتوى الرقمي وغيرها، كما سبق لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المشاركة في الدورة الثالثة من فعاليات القمة العالمية للحكومات في امارة دبي عام ٢٠١٥.

اليوم السابع (2018-2-11): وزير الاتصالات يستعرض تحول مصر لمجتمع رقمى فى دى

استعرض المهندس ياسر القاضى وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات رؤية مصر للتحول نحو المجتمع الرقمى من خلال تطويع أدوات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لإيجاد حلول تكنولوجية مبتكرة للقضايا الرئيسية، والتي من أهمها إنشاء وربط وتنقية قواعد البيانات القومية لتمكين صانع القرار من اتخاذ القرارات الصائبة المبينة على خلفية معلوماتية واضحة، بالإضافة إلى توفير الدعم التقنى اللازم للوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية المختلفة لتقديم خدمات إلكترونية عالية الجودة لجميع المواطنين، وتحسين الكفاءة والشفافية للعمليات الحكومية.

جاء ذلك فى كلمته التى ألقاها اليوم الأحد، خلال الجلسة الوزارية "أفاق التكنولوجيا من أجل التنمية فى عام ٢٠٣٠ : جسر الفجوة فى العمل الحكومى العربى " التى تنظمها منظمة الإسكوا ومؤسسة القمة العالمية للحكومات فى إمارة دى بدولة الإمارات العربية المتحدة، بمشاركة الدكتور هالة السعيد وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى، ووزراء ونواب وزراء وزارات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والإصلاح الإدارى، والتعليم العالى والبحث العلمى من عدد من الدول العربية وهى مصر والسودان والمغرب والأردن والعراق بالإضافة إلى صناع القرار من القطاع الخاص، وخبراء دوليون فى مجال التكنولوجيات الرقمية.

ودارت الجلسة الوزارية حول بحث الفرص التى تتيحها التكنولوجيا والابتكار فى المنطقة العربية لتعزيز مستوى الخدمات الحكومية الذكية، وناقشت الخطط الوطنية والقطاعية اللازمة للاستفادة منها، والمسارات الممكنة إتباعها لمواجهة التحديات، بما يسمح للحكومات العربية بتنفيذ خططها وتحقيق أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

وأكد المهندس ياسر القاضى، خلال كلمته أن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يعد أحد المراكز الأساسية لتحقيق عمليات التنمية المستدامة التى تنشدها مصر فى رؤية ٢٠٣٠ التى تتسق مع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشرة التى أطلقتها الأمم المتحدة مطلع عام ٢٠١٦، وتتوافق مع رغبة قوية لدى القيادة السياسية فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

وأوضح الوزير الرؤية المستقبلية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التى تتمثل فى زيادة مساهمة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فى الناتج المحلى الإجمالى من ٣,٥% إلى ٨%، حيث وصل حجم الصادرات التكنولوجية إلى ٣,٢٦ مليار دولار فى ٢٠١٧، والنهوض بالصناعات التكنولوجية لزيادة الإنتاج المحلى والتصدير للخارج من خلال التخطيط لإنشاء عدد من مصانع الإلكترونيات، فضلا عن استضافة ٥ مراكز للبيانات العملاقة العالمية، والانتهاى من المناطق التكنولوجية ومدينة المعرفة التكنولوجية الحديثة بالعاصمة الإدارية الجديدة لتكون نموذجا يُحتذى به فى التحول إلى فكرة "المدن الذكية" فى مصر، ومنارة للإبداع الفكرى والمعرفى

وأضاف القاضى، أنه فى إطار خطة الدولة لتحسين كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين وتقديمها بشكل سريع وميسر سيتم نشر أكثر من ٤٠٠ مركز تكنولوجى متكامل لخدمة المواطنين فى محافظات مصر المختلفة بالتزامن مع التحول إلى مجتمع رقمى، وتنفيذ نظام متكامل للشمول المالى لتغطية كافة قطاعات المجتمع، بالإضافة إلى زيادة تمكين ذوى الاحتياجات الخاصة باستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات.

وتناول المهندس ياسر القاضى، التطورات التى شهدتها القطاع، حيث تم إطلاق خدمات الجيل الرابع والبدء فى التجارب الفعلية للجيل الخامس لتكون مصر من أوائل الدول المقدمة لهذه الخدمات، فضلا عن توفير البيئة التمكينية اللازمة لحماية الفضاء السيبرانى وحماية الخصوصية التى أهلت مصر لتحل المركز الـ ١٤ من ضمن ١٩٤ دولة على المؤشر العالمى لجاهزية الأمن السيبرانى الصادر من الاتحاد الدولى عام ٢٠١٧، موضحا الجهود المبذولة فى إطار تنفيذ أهداف الدولة لتوطين تكنولوجيا المعلومات فى كافة محافظات مصر ودعم الابتكار وريادة الأعمال والمبادرات الرئاسية التى تنفذها ومنها مبادرة رواد تكنولوجيا المستقبل لتنمية القدرات البشرية وتوفير سبل التعلم عن بُعد لتوفير المحتوى العلمى التقنى من خلال أفضل منصات التعليم التفاعلى وتوفير شهادات عالمية معتمدة للخريجين بالتعاون مع الشركات الرائدة وكبرى الجامعات على مستوى العالم، فضلا عن إطلاق برنامج "مبرمجى المستقبل" لتدريب طلبة المدارس على أحدث التكنولوجيات وأساسيات البرمجة.

وأوضح وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات خطط الدولة لتنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات وتعميق صناعة الإلكترونيات، حيث تم البدء الفعلي في تصنيع أول تليفون محمول بنسبة مكونات مصرية تصل إلى الـ ٤٥%، مستعرضاً مشروع نشر المناطق التكنولوجية لتحقيق العدالة في التنمية، وتوطين تكنولوجيا لكافة أنحاء الجمهورية حيث تم افتتاح ٤ مناطق تكنولوجية خلال العام الماضيين بمعدل منطقتين تكنولوجيتين جديدتين كل عام، اثنتين في شمال مصر واثنتين في الجنوب في صعيد مصر، كما تم وضع التصميمات اللازمة لتنفيذ مدينة المعرفة التكنولوجية بالعاصمة الإدارية الجديدة على مساحة ٣٠٠ فدان باستخدام أحدث التقنيات التكنولوجية المتطورة بكافة قطاعاتها والبدء في التنفيذ خلال العام الجاري.

وشدد المهندس ياسر القاضي، على أن الشمول المالي هدفاً استراتيجياً للدولة، موضحاً المشروعات التي تقوم بها الوزارة بهدف تشجيع التجارة الإلكترونية وتحفيز المدفوعات الإلكترونية، ومساعدة شركات تكنولوجيا المعلومات الصغيرة والمتوسطة في تقديم وتسويق خدماتها إلكترونياً، فضلاً عن إتاحة خدمات الدفع الرقمي عبر البنوك والهيئة القومية للبريد، إلى جانب السير بخطوات حثيثة نحو تفعيل التوقيع الإلكتروني، بالإضافة إلى التركيز على زيادة الوعي بالخدمات المالية الرقمية والتنقيف المالي لجميع فئات المجتمع، بغية النفاذ إلى مفهوم "الاقتصاد الرقمي" فضلاً عن تطوير مكاتب البريد المصري وتحويلها إلى مراكز خدمات بريرية متكاملة لتقديم كافة الخدمات المالية والبريدية والمجتمعية.

الجدير بالذكر أن مصر تعد عضواً فاعلاً في منظمة الإسكوا، ويمتلك قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تجارب جيدة من التعاون معها في عدة مجالات منها الابتكار وريادة الأعمال والمحتوى الرقمي وغيرها، كما سبق لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المشاركة في الدورة الثالثة من فعاليات القمة العالمية للحكومات في امارة دبي عام ٢٠١٥

الشرق تايمز (٢٠١٨-٢-١١): «السعيد» تشارك بجلسة «الإسكوا» حول آفاق التكنولوجيا من أجل التنمية

شاركت الدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، أمس الأحد، في الجلسة الوزارية حول آفاق التكنولوجيا من أجل التنمية في العام ٢٠٣٠ والتي حملت عنوان "جسر الفجوة في العمل الحكومي العربي"، والتي تنظمها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "الإسكوا" وهي تأتي في إطار القمة العالمية للحكومات ٢٠١٨ في دورتها السادسة والمقامة بدولة الإمارات العربية المتحدة بامارة دبي.

ناقشت الجلسة الفرص المتاحة عبر التكنولوجيا والابتكار في المنطقة العربية لتعزيز مستوى الخدمات الحكومية الذكية، كما تناولت الدكتورة هالة السعيد، علي هامش الجلسة الحديث حول الخطط الوطنية والقطاعية اللازمة والمسارات التي يمكن إتباعها للتغلب علي التحديات التي تواجه الحكومات في تنفيذ خططها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وقالت الوزيرة، إن: "محاور إستراتيجية التنمية المستدامة، رؤية مصر ٢٠٣٠، لا تنفصل عن بعضها، ونجد التكنولوجيا جزءاً رئيساً وفاعلاً في كل تلك المحاور."

وتابعت: "استخدمنا التكنولوجيا في القيام بعملية التعداد السكاني بشكل الكتروني كامل، وقام بهذه العملية ٤٥ ألف باحث ميداني، مما مكننا من تحليل بيانات التعداد في خلال شهرين فقط بدلاً من عامين كما جرت العادة في السابق."

وأكدت أن التكنولوجيا تدفع عجلة الاقتصاد، ولذلك فإن الحكومة المصرية تعمل على ميكنة كل الخدمات المقدمة للمواطنين وأضافت أنه تم الانتهاء من ميكنة العديد من الخدمات التي تهتم المواطن المصري في إطار خطة التحول إلى مجتمع رقمي موضحة أنه تم الانتهاء من ميكنة ٤٥٧٠ مكتب صحة على مستوى الجمهورية وربط منظومة المواليد والوفيات لحظياً بالساعة السكانية وتفعيل خدمات الدفع والتحصيل الإلكتروني إضافة إلى تطوير نظام معلومات الإدارة المركزية للشئون الصيدلانية لرصد وإدارة تخزين الأدوية وتابعت السعيد حديثها حول الخدمات الحكومية الإلكترونية بإنشاء بوابة المشتريات الحكومية التي تضم خدمة تسجيل المنتجات المحلية وخدمة التقييم اللاحق للموردين إلى جانب إنشاء بوابة الحكومة المصرية والتي تقدم كافة الخدمات بشكل الإلكتروني حيث تضم خدمات المرور وخدمات التوثيق والشهر العقاري وخدمات التنسيق الإلكتروني للطلاب إضافة إلى خدمات استخراج الأوراق الهامة للمواطن من بطاقات الرقم القومي وشهادات الميلاد والوفاة وغيرها موضحة أنه سيتم الانتهاء من تطوير البوابة في مارس المقبل وأضافت وزيرة التخطيط المصرية أنه من ضمن الخدمات التي تم تقديمها إنشاء وتطوير البوابات الإلكترونية للمحافظات والتي يتم من خلالها إتاحة الخدمات الإلكترونية للمحافظات للمواطن والمستثمر، حيث أوضحت أنه تم إطلاق ٢٣ بوابة الكترونية للمحافظات إلى الآن.

وأشارت إلي أنه يتم العمل الآن علي مراجعة وتحديث نظام عمل المراكز التكنولوجية لخدمة المواطنين والتي تبلغ ١٤٠ مركز تكنولوجي على مستوى ٣١٨ وحدة محلية ما بين مدينة وحي منتشرة على مستوى الجمهورية بحيث تعمل تلك المراكز بنظام الشباك الواحد يتلقى من خلالها الموظف طلبات المواطن الذي يمكنه متابعة طلبه الكترونيا فيما بعد.

صدى البلد (٢٠١٨-٢-١٢):

القاضي: «تكنولوجيا المعلومات» أحد المرتكزات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة

استعرض المهندس ياسر القاضي، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، رؤية مصر للتحول نحو المجتمع الرقمي من خلال تطوير أدوات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لإيجاد حلول تكنولوجية مبتكرة للقضايا الرئيسية، والتي من أهمها إنشاء وربط وتنقية قواعد البيانات القومية لتمكين صانع القرار من اتخاذ القرارات الصائبة المبنية على خلفية معلوماتية واضحة، بالإضافة إلى توفير الدعم التقني اللازم للوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية المختلفة لتقديم خدمات إلكترونية عالية الجودة لجميع المواطنين، وتحسين الكفاءة والشفافية للعمليات الحكومية.

جاء ذلك في كلمته التي ألقاها اليوم، الاثنين، خلال الجلسة الوزارية "أفاق التكنولوجيا من أجل التنمية في عام ٢٠٣٠: جسر الفجوة في العمل الحكومي العربي" التي تنظمها منظمة الإسكوا ومؤسسة القمة العالمية للحكومات في إمارة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، بمشاركة الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ووزراء ونواب وزراء وزارات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والإصلاح الإداري، والتعليم العالي والبحث العلمي من عدد من الدول العربية وهي مصر والسودان والمغرب والأردن والعراق، بالإضافة إلى صناع القرار من القطاع الخاص، وخبراء دوليين في مجال التكنولوجيات الرقمية.

ودارت الجلسة الوزارية حول بحث الفرص التي تتيحها التكنولوجيا والابتكار في المنطقة العربية لتعزيز مستوى الخدمات الحكومية الذكية، وناقشت الخطط الوطنية والقطاعية اللازمة للاستفادة منها، والمسارات الممكنة اتباعها لمواجهة التحديات، بما يسمح للحكومات العربية بتنفيذ خططها وتحقيق أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

وأكد المهندس ياسر القاضي خلال كلمته، أن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يعد أحد المرتكزات الأساسية لتحقيق عمليات التنمية المستدامة التي تنشدها مصر في رؤية ٢٠٣٠ التي تتسق مع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشرة التي أطلقتها الأمم المتحدة مطلع عام ٢٠١٦، وتتوافق مع رغبة قوية لدى القيادة السياسية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

وأوضح الوزير الرؤية المستقبلية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التي تتمثل في زيادة مساهمة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الناتج المحلي الإجمالي من ٣,٥% إلى ٨%، حيث وصل حجم الصادرات التكنولوجية إلى ٣,٢٦ مليار دولار في ٢٠١٧، والنهوض بالصناعات التكنولوجية لزيادة الإنتاج المحلي والتصدير للخارج من خلال التخطيط لإنشاء عدد من مصانع الإلكترونيات، فضلا عن استضافة ٥ مراكز للبيانات العملاقة العالمية، والانتهاج من المناطق التكنولوجية ومدينة المعرفة التكنولوجية الحديثة بالعاصمة الإدارية الجديدة لتكون نموذجا يُحتذى به في التحول إلى فكرة "المدن الذكية" في مصر، ومنارة للإبداع الفكري والمعرفي.

وقال القاضي إنه في إطار خطة الدولة لتحسين كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين وتقديمها بشكل سريع وميسر، سيتم نشر أكثر من ٤٠٠ مركز تكنولوجي متكامل لخدمة المواطنين في محافظات مصر المختلفة بالتزامن مع التحول إلى مجتمع رقمي، وتنفيذ نظام متكامل للشمول المالي لتغطية جميع قطاعات المجتمع، بالإضافة إلى زيادة تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة باستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات.

كما تناول المهندس ياسر القاضي التطورات التي شهدتها القطاع، حيث تم إطلاق خدمات الجيل الرابع والبدء في التجارب الفعلية للجيل الخامس لتكون مصر من أوائل الدول المقدمة لهذه الخدمات، فضلا عن توفير البيئة التمكينية اللازمة لحماية الفضاء السيبراني وحماية الخصوصية التي أهلت مصر لتحل المركز الـ ١٤ من ضمن ١٩٤ دولة على المؤشر العالمي لجاهزية الأمن السيبراني الصادر من الاتحاد الدولي عام ٢٠١٧، موضحا الجهود المبذولة في إطار تنفيذ أهداف الدولة لتوطين تكنولوجيا المعلومات في جميع محافظات مصر ودعم الابتكار وريادة الأعمال والمبادرات الرئاسية التي تنفذها، ومنها مبادرة رواد تكنولوجيا المستقبل لتنمية القدرات البشرية وتوفير سبل التعلم عن بُعد لتوفير المحتوى العلمي التقني من خلال أفضل

منصات التعليم التفاعلي وتوفير شهادات عالمية معتمدة للخريجين بالتعاون مع الشركات الرائدة وكبرى الجامعات على مستوى العالم، فضلا عن إطلاق برنامج "مبرمجى المستقبل" لتدريب طلبة المدارس على أحدث التكنولوجيات وأساسيات البرمجة.

كما أوضح الوزير خطط الدولة لتنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات وتعميق صناعة الإلكترونيات، حيث تم البدء الفعلي في تصنيع أول تليفون محمول بنسبة مكونات مصرية تصل إلى ٤٥%، مستعرضا مشروع نشر المناطق التكنولوجية لتحقيق العدالة في التنمية، وتوطين تكنولوجيا لجميع أنحاء الجمهورية، حيث تم افتتاح ٤ مناطق تكنولوجية خلال العامين الماضيين بمعدل منطقتين تكنولوجيتين جديتين كل عام، اثنتين في شمال مصر واثنتين في الجنوب في صعيد مصر، كما تم وضع التصميمات اللازمة لتنفيذ مدينة المعرفة التكنولوجية بالعاصمة الإدارية الجديدة على مساحة ٣٠٠ فدان باستخدام أحدث التقنيات التكنولوجية المتطورة بجميع قطاعاتها والبدء في التنفيذ خلال العام الجاري.

كما أكد أن الشمول المالي هدف استراتيجي للدولة، موضحا المشروعات التي تقوم بها الوزارة بهدف تشجيع التجارة الإلكترونية وتحفيز المدفوعات الإلكترونية، ومساعدة شركات تكنولوجيا المعلومات الصغيرة والمتوسطة في تقديم وتسويق خدماتها إلكترونياً، فضلاً عن إتاحة خدمات الدفع الرقمي عبر البنوك والهيئة القومية للبريد، إلى جانب السير بخطوات حثيثة نحو تفعيل التوقيع الإلكتروني، بالإضافة إلى التركيز على زيادة الوعي بالخدمات المالية الرقمية والتنقيف المالي لجميع فئات المجتمع، بغية النفاذ إلى مفهوم "الاقتصاد الرقمي" فضلا عن تطوير مكاتب البريد المصري وتحويلها إلى مراكز خدمات بريدية متكاملة لتقديم جميع الخدمات المالية والبريدية والمجتمعية.

جدير بالذكر أن مصر تعد عضواً فاعلاً في منظمة الإسكوا، ويمتلك قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تجارب جيدة من التعاون معها في عدة مجالات منها الابتكار وريادة الأعمال والمحتوى الرقمي وغيرها، كما سبق لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المشاركة في الدورة الثالثة من فعاليات القمة العالمية للحكومات في امارة دبي عام ٢٠١٥.

شاركت الدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، أمس الأحد، في الجلسة الوزارية حول آفاق التكنولوجيا من أجل التنمية في العام ٢٠٣٠ والتي حملت عنوان "جسر الفجوة في العمل الحكومي العربي"، والتي تنظمها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "الإسكوا" وهي تأتي في إطار القمة العالمية للحكومات ٢٠١٨ في دورتها السادسة والمقامة بدولة الإمارات العربية المتحدة بإمارة دبي.

ناقشت الجلسة الفرص المتاحة عبر التكنولوجيا والابتكار في المنطقة العربية لتعزيز مستوي الخدمات الحكومية الذكية، كما تناولت الدكتورة هالة السعيد، علي هامش الجلسة الحديث حول الخطط الوطنية والقطاعية اللازمة والمسارات التي يمكن إتباعها للتغلب علي التحديات التي تواجه الحكومات في تنفيذ خططها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وقالت الوزيرة، إن: "محاور إستراتيجية التنمية المستدامة، رؤية مصر ٢٠٣٠، لا تتفصل عن بعضها، ونجد التكنولوجيا جزءاً رئيساً وفاعلاً في كل تلك المحاور."

وتابعت: "استخدمنا التكنولوجيا في القيام بعملية التعداد السكاني بشكل الكتروني كامل، وقام بهذه العملية ٤٥ ألف باحث ميداني، مما مكننا من تحليل بيانات التعداد في خلال شهرين فقط بدلاً من عامين كما جرت العادة في السابق."

وأكدت أن التكنولوجيا تدفع عجلة الاقتصاد، ولذلك فإن الحكومة المصرية تعمل على ميكنة كل الخدمات المقدمة للمواطنين وأضافت أنه تم الانتهاء من ميكنة الكثير من الخدمات التي تهم المواطن المصري في إطار خطة التحول إلى مجتمع رقمي موحدة أنه تم الانتهاء من ميكنة ٤٥٧٠ مكتب صحة على مستوى الجمهورية وربط منظومة المواليد والوفيات لحظياً بالساعة السكانية وتفعيل خدمات الدفع والتحصيل الإلكتروني إضافة إلى تطوير نظام معلومات الإدارة المركزية للشئون الصيدلانية لرصد وإدارة تخزين الأدوية وتابعت السعيد حديثها حول الخدمات الحكومية الإلكترونية بإنشاء بوابة المشتريات الحكومية التي تضم خدمة تسجيل المنتجات المحلية وخدمة التقييم اللاحق للموردين إلي جانب إنشاء بوابة الحكومة المصرية والتي تقدم كافة الخدمات بشكل الإلكتروني حيث تضم خدمات المرور وخدمات التوثيق والشهر العقاري وخدمات التنسيق الإلكتروني للطلاب إضافة إلى خدمات استخراج الأوراق الهامة للمواطن من بطاقات الرقم القومي وشهادات الميلاد والوفاة وغيرها موحدة أنه سيتم الانتهاء من تطوير البوابة في مارس القادم وأضافت وزيرة التخطيط المصرية أنه من ضمن الخدمات التي تم تقديمها إنشاء وتطوير البوابات الإلكترونية للمحافظات والتي يتم من خلالها إتاحة الخدمات الإلكترونية للمحافظات للمواطن والمستثمر، حيث أوضحت أنه تم إطلاق ٢٣ بوابة الكترونية للمحافظات إلى الآن.

وأشارت إلي أنه يتم العمل الآن علي مراجعة وتحديث نظام عمل المراكز التكنولوجية لخدمة المواطنين والتي تبلغ ١٤٠ مركز تكنولوجي على مستوى ٣١٨ وحدة محلية ما بين مدينة وحي منتشرة على مستوى الجمهورية بحيث تعمل تلك المراكز بنظام الشباك الواحد يتلقى من خلالها الموظف طلبات المواطن الذي يمكنه متابعة طلبه الكترونياً فيما بعد.

وكانت السعيد قد شهدت في دبي مراسم إطلاق أول تقرير للسعادة في العالم على هامش منتدى الحوار العالمي للسعادة والذي يتبني في دورته الحالية الحوار حول "السياسات الحكومية لإعطاء حلول للحكومات لسعادة مجتمعاتهم."

وقامت السعيد على هامش القمة باستعراض تقريراً حول ما تم إنجازه من أهداف إستراتيجية التنمية المستدامة والأهداف الأممية من خلال رؤية مصر ٢٠٣٠.

كما شهدت وزيرة التخطيط استعراض تجارب دولية مشاركة في القمة حول مواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وإيجاد حلول لها لتحقيق الغايات الإستراتيجية وفق أفضل الممارسات العالمية.

وعلى صعيد آخر تتبني القمة في دورتها السادسة مناقشة مستقبل الحكومات وعرض التجارب الدولية والاستفادة منها في تطوير الحكومات الحالية إلى جانب استعراض مسائل وموضوعات متعلقة بدور الشباب في بناء المجتمعات إلى جانب طرح الخطط والإستراتيجيات التي تعزز دور الشباب في مسيرة التنمية باعتباره القوة الدافعة لعجلة التنمية المستدامة حيث تعد القمة العالمية للحكومات، أكبر تجمع حكومي سنوي عالمي، للارتقاء بمستقبل الحكومات في العالم.

ويشارك بالقمة هذا العام ١٦ منظمة دولية، و ١٤٠ دولة مشاركة، و ٤ آلاف مشارك، وأكثر من ٢٦ رئيس دولة ووزراء ورؤساء منظمات كما تضم ١٢٠ جلسة رئيسية إلى جانب مشاركة نخبة من كبار القادة وصناع القرار والخبراء والمفكرين من القطاعين الحكومي والخاص حول العالم.

وتتضمن قائمة المشاركين بالقامة من رؤساء المنظمات الدولية: جيم كيم رئيس البنك الدولي، وكريستين لاغارد مدير عام صندوق النقد الدولي، وأنخيل غوريا أمين عام منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وأودري أزولاي أمين عام منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو)، وأكيم شتاينر مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وروبيرتو أزيفيدو مدير عام منظمة التجارة العالمية، وتيدروس غيبريسوس مدير عام منظمة الصحة العالمية.

شكرا لكم لمتابعتنا ونعدكم دائما بتقديم كل ما هو افضل .. ونقل الاخبار من كافة المصادر الاخبارية وتسهيل قراءتها لكم . لا تنسوا عمل لايك لصفحتنا على الفيسبوك ومتابعة آخر الاخبار على تويتر . مع تحيات اسرة موقع صحيفة الحوار . صحيفة الحوار،

صحيفة الساعة: (٢٠١٨-٢-١٢): وزير الاتصالات يستعرض "رؤية ٢٠٢٥" بالقمة العالمية للحكومات

وزير الاتصالات يستعرض "رؤية ٢٠٢٥" بالقمة العالمية للحكومات الساعة نيوز نقلا عن وكالة أنباء أوننا ننشر لكم وزير الاتصالات يستعرض "رؤية ٢٠٢٥" بالقمة العالمية للحكومات، وزير الاتصالات يستعرض "رؤية ٢٠٢٥" بالقمة العالمية للحكومات ننشر لكم زوارنا جديد الاخبار اليوم عبر موقعنا الساعة نيوز ونبدء مع الخبر الابرز، وزير الاتصالات يستعرض "رؤية ٢٠٢٥" بالقمة العالمية للحكومات.
الساعة نيوز ١١ فبراير ٢٠١٨ | ١:٠٤ مساءً

يستعرض المهندس ياسر القاضي، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الإنجازات التي حققها قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والرؤية المستقبلية ٢٠٢٥، وذلك خلال مشاركته بالجلسة الوزارية "أفاق التكنولوجيا من أجل التنمية في عام ٢٠٣٠: جسر الفجوة في العمل الحكومي العربي" التي تنظمها منظمة الإسكوا ومؤسسة القمة العالمية للحكومات في دبي . تهدف الجلسة إلى بحث الفرص التي تتيحها التكنولوجيا والإبتكار في المنطقة العربية لتعزيز مستوى الخدمات الحكومية الذكية، كما تناقش الخطط الوطنية والقطاعية اللازمة للإستفادة منها، والمسارات الممكنة إتباعها لمواجهة التحديات؛ بما يسمح للحكومات العربية بتنفيذ خططها وتحقيق أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ .
وتعد القمة العالمية للحكومات ٢٠١٨ بدبي منصة دولية لتبادل المعرفة والخبرات المتعلقة بعمل الحكومات والمستقبل والتكنولوجيا والإبتكار .
١١-٠٢-٢٠١٨

يستعرض المهندس ياسر القاضي، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الإنجازات التي حققها قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والرؤية المستقبلية ٢٠٢٥، وذلك خلال مشاركته بالجلسة الوزارية "أفاق التكنولوجيا من أجل التنمية في عام ٢٠٣٠: جسر الفجوة في العمل الحكومي العربي" التي تنظمها منظمة الإسكوا ومؤسسة القمة العالمية للحكومات في دبي . تهدف الجلسة إلى بحث الفرص التي تتيحها التكنولوجيا والإبتكار في المنطقة العربية لتعزيز مستوى الخدمات الحكومية الذكية، كما تناقش الخطط الوطنية والقطاعية اللازمة للإستفادة منها، والمسارات الممكنة إتباعها لمواجهة التحديات؛ بما يسمح للحكومات العربية بتنفيذ خططها وتحقيق أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ .
وتعد القمة العالمية للحكومات ٢٠١٨ بدبي منصة دولية لتبادل المعرفة والخبرات المتعلقة بعمل الحكومات والمستقبل والتكنولوجيا والإبتكار .

شكرا لكم لمتابعتنا ونعدكم دائما بتقديم كل ما هو افضل .. ونقل الاخبار من كافة المصادر الاخبارية وتسهيل قراءتها لكم . لا تنسوا عمل لايك لصفحتنا على الفيسبوك ومتابعة آخر الاخبار على تويتر . مع تحيات اسرة موقع الساعة نيوز . الساعة نيوز، وزير الاتصالات يستعرض "رؤية ٢٠٢٥" بالقمة العالمية للحكومات، تابعونا علي مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بموقعنا ليصلكم جديد الاخبار دائماً.